



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات القانونية
القاهرة

الرقابة على تقارير تقييم الأداء الوظيفي في فلسطين "دراسة مقارنة"

لنيل درجة الماجستير في القانون الإداري

مقدمة من الباحثة

نائلة محمد إبراهيم البسيوني

بإشراف الأستاذ الدكتور

جابر جاد نصار

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

القاهرة

٢٠١١

أطروحة
٢٠١١
١١٨٨
٢٠١١



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات القانونية
القاهرة

الرقابة على تقارير تقييم الأداء الوظيفي في فلسطين

"دراسة مقارنة"

لنيل درجة الماجستير في القانون الإداري

مقدمة من الباحثة

نائلة محمد إبراهيم البسيوني

بإشراف الأستاذ الدكتور

جابر جاد نصار

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

القاهرة

٢٠١١



T07-01311



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات القانونية
القاهرة

الرقابة على تقارير تقييم الأداء الوظيفي في فلسطين "دراسة مقارنة"

لنيل درجة الماجستير في القانون الإداري

مقدمة من الباحثة

نائلة محمد إبراهيم البسيوني

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

رئيساً / **أ.د / صلاح الدين فوزي**، أستاذ ورئيس قسم القانون العام جامعة المنصورة.

مشرفاً. / **أ.د / جابر جاد نصار**، أستاذ القانون العام جامعة القاهرة،

عضواً / **أ.د / محمد سعيد أمين** ، أستاذ القانون العام جامعة عين شمس

القاهرة

٢٠١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ
فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ
كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا"

الاية ٧١ سورة الأحزاب

الإهداء

إلى ذخري وسندي أبيي
إلى توأم روحي أختي وسام

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ... والصلاة والسلام على سيدنا محمد معلم البشرية صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وعممن سلك طريقهم إلى يوم الدين.

وبعد:

بإحدى ذي بدء وبعد أن وفقني الله عز وجل بإكمال هذه الرسالة أصبح من الواجب عليّ أن أتوجه بكل معاني الفخر والشكر والإمتنان إلى أستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار لقبوله الإشراف على هذه الرسالة على ما منحني إياه من وقته الثمين، رغم مسئولياته العلمية والعملية والتي لا تخفى على أحد فكان ليّ النبراس الذي أنار طريقتي فكان لإرشاداته الحكيمة، وتوجيهاته السديدة، ذلل لي كل الصعاب وأمدني بكل عناصر الإيمان والثقة بالنفس وقد نهلت من علمه الغزير والذي لولاه لما كانت الرسالة بهذا الشكل فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام وأدعوا من الله عز وجل أن يوفقه ويمده بالصحة والعافية والعمر المديد ليبقى علماً مشعاً ونبراساً في العلم والمعرفة ينير طريق الباحثين وطالبي العلم وأن يوفقه الله فيما يسعى إليه لخدمة قضايا مجتمعه وأمته في ساحات القضاء الواقف.

يحدث للحياة أن تهديك أكبر انتصاراتك وأحبها إلى قلبك في الوقت الذي يخالفك شعور بأن الهزيمة أمست قاعدة لا استثناءات لها، وأن النصر لمن يملكون القوة والهيمنة، وعند أول اختبار للحرية تجد نفسك مثقلاً بآرث الكنانة الذي لم تلتن له هزيمة ولم تهن له إرادة فهو ذات الدم الذي أريق على مدى التاريخ دفاعاً عن قاهرة المعز فجعل كل شاب وفتاة من جسده صخرة في سور عكا وكان النصر لعكا التي اكتست ميدان التحرير ثوباً هذه المرة كل التحية لثورة الشعب العظيم.

والشكر موصول إلى إدارة معهد البحوث والدراسات العربية المتمثلة بشخص
الأستاذ الدكتور / أحمد يوسف أحمد حميد المعهد والذي لمسنا منه كل الدعم
والرعاية، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ مصر وفلسطين وسائر بلاد المسلمين.
وأخيراً .. أسأل الله سبحانه وتعالى أن يكسوا هذا العمل حلة القبول، وأن يبلغني
مقصدي وغاية مأمولي .. إنه نعم المولي ونعم النصير.

الباحثة.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

في ظل تطور المجتمعات السياسية المعاصرة الحديثة في شكل دول مستقلة، أصبحت الدولة تتلخص في قانونية وظيفتها من توفير فرص التمتع بالحريات والحقوق لكل مواطنيها حسب استحقاقاتهم، مقابل المسؤوليات التي يتحملون عبئها حسب كفاءة كل فرد، لضمان استمرارية مسار آليات الدولة الإدارية والقانونية والسياسية، والتي تنحصر مهامها في إتاحة إمكانية الحصول على الحقوق والحريات العامة والخاصة لجميع المواطنين، مقابل إنجاز وظائفهم المكلفين بها تجاه بعضهم البعض وتجاه نظام الدولة العام.

وعلى هذا الأساس فإن الدولة لا يمكنها الاستمرار والقيام بالأعباء الوظيفية لها ما لم يكن لديها موظفين لديهم الكفاءة والقدرة على العمل لتحسين المستوى الخدمي والوظيفي، فالنشاط الإداري للدولة والموظف العام متلازمان ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

ولما كانت كل جهة حكومية تحاول دائماً تحقيق أهدافها والتقدم نحو الأفضل، فإن تقييم أداء الموظف العام في الدولة يعتبر عملية هامة وحيوية، إذ من خلالها معرفة الموظفين الأكفاء ومكافأتهم أو ترقيةهم، ومساعدة الموظفين متوسطي الأداء على معرفة أماكن القصور لديهم وإعطائهم فرصة لتطوير أدائهم وتحسين مستواهم، وإعطاء فرصة للموظفين الضعفاء غير المنتجين لتحسين مستواهم أو ترك الوظيفة لإفساح المجال لموظفين أو مواطنين آخرين للحصول على هذه الوظيفة، وبما أن تقييم الأداء عملية هامة تخدم أغراضاً حيوية للإدارة والرؤساء والمرووسين على حد سواء، فلا بد أن تكون العملية صادقة وموضوعية وهادفة ووفقاً للقنوات القانونية والإدارية، حتى تؤتي ثمارها المرجوة.

وتعتبر عملية تقييم الأداء الوظيفي من جانب الإدارة أداة مهمة للتغذية العكسية والتي على ضوئها تتخذ قرارها بشأن الموظف، كالتثبيت في الخدمة في حالة فترة التجربة، أو الترقية أو النقل والعلاوات والحوافز والتدريب، إلى غير ذلك من الآثار التي ترتبها تقارير تقييم الأداء.

الفهرس

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٥	المبحث التمهيدي: ماهية تقارير التقييم الوظيفي
٧	المطلب الأول: التقييم الوظيفي، أهدافه وأساليبه.
١٣	المطلب الثاني: موضوعية تقارير تقييم الأداء والمؤثرات عليها
١٨	المطلب الثالث: إجراءات ومراحل إعداد التقرير.
٢٨	المطلب الرابع: علانية وسرية تقارير التقييم
٣٠	المطلب الخامس: آثار تقارير الكفاية.
٣٣	الفصل الأول: الطبيعة القانونية لتقارير التقييم
٣٥	المبحث الأول: علاقة الموظف بالإدارة
٣٦	المطلب الأول: الموظف العام.
٤٠	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الموظف والإدارة
٤٤	المبحث الثاني: تكيف تقارير التقييم.
٤٥	المطلب الأول: أداة تنظيم.
٤٧	المطلب الثاني: أداة تحضير.
٤٩	المطلب الثالث: قرار إداري.
٥٣	الفصل الثاني: الرقابة الإدارية على تقارير تقييم الأداء
٥٥	المبحث الأول: مفهوم الرقابة الادارية وأوجه الرقابة عليها
٥٦	المطلب الاول: مفهوم الرقابة الإدارية
٦٠	المطلب الثاني: الإعتراض بطريق التظلم على تقييم الأداء
٦٧	المطلب الثالث: لجنة التظلمات (الإعتراض)
٧٣	المبحث الثاني: الآثار التي تترتب على التظلم
٧٦	الفصل الثالث: الرقابة القضائية على تقارير تقييم الأداء
٧٩	المبحث الأول: مفهوم الرقابة القضائية وأسلوبه وموقف كل من القانون

	الفلستينى والقضاء المصرى
٨٠	المطلب الأول: مفهوم الرقابة القضائية وأسلوبه
٨٨	المطلب الثانى: موقف القانون الفلسطينى
٩١	المطلب الثالث: موقف القضاء المصرى
٩٣	المبحث الثانى: أشكال الرقابة القضائية على تقارير تقييم الأداء وآثار هذه الرقابة
٩٥	المطلب الأول: الرقابة القضائية على الناحية الشكلية لقرارات تقييم الأداء
١٠٢	المطلب الثانى: الرقابة القضائية على الناحية الموضوعية لقرارات تقييم الأداء
١١٥	المطلب الثالث: آثار الرقابة القضائية على تقرير تقييم الاداء.
١٢٠	الخاتمة
١٢٨	قائمة المراجع
١٣٥	الفهرس